



الْجُمْهُورِيَّةُ اللَّبْنَانِيَّةُ

وَزَارَةُ الْمَالِ

الوزير

**التاريخ: 2019/5/6**

قال الوزير علي حسن خليل رداً على أسئلة الصحفيين:  
" لا داخل الموازنة ولا خارجها هناك نية لتجاوز الأصول ... هناك قوانين تحكم العلاقة بين المركزي ووزارة المال وهو لا يخضع الى مرسوم انشاء المؤسسات العامة انما له نظام خاص يتبع لقانون النقد والتسليف وبالتالي اثاره الموضوع ليس سوى بروباجاندا مشبوهة وكلام سخيف للتغطية على بعض الامور التي تحصل... لا احد يستهدف البنك المركزي ولا الموظفين اما زيادة الضريبة على الفوائد من ٧ الى ١٠ بالمئة نصر عليها وهي جزء اساسي من ترتيب الموازنة وتوازنها"

**المكتب الإعلامي**